

جامعة زيان عاشور بالجلفة

ماستر دراسات أمنية وإستراتيجية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

السداسي الثاني: 2020/2019

قسم العلوم السياسية

الأستاذ: مكاوي نورالدين

محاضرات مقياس: الأمن في آسيا

يسعى هذا المقياس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بتطوير مهارات وإضافة معارف جديدة إلى رصيد طلبة سنة أولى ماستر دراسات إستراتيجية وأمنية التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن في آسيا، وتتمثل أهمية هذا المقياس في أهمية القارة الآسيوية في حد ذاتها على مستوى العلاقات الدولية من جهة، وفي أهمية التجربة الآسيوية في المجال الأمني والإستراتيجي. وبالتالي سنسعى إلى تسليط الضوء على مجموعة من النقاط مثل: الأهمية الإستراتيجية للقارة الآسيوية، التجارب الآسيوية في المجال الأمني، تنافس القوى الكبرى في القارة الآسيوية، موقع العرب من معادلة الأمن في آسيا.

مخطط المقياس

المحور الأول: الإطار النظري.

- 1 المحاضرة الأولى: أهمية النظم والأنساق الإقليمية.
- 2 المحاضرة الثانية: الأهمية الإستراتيجية لقارة آسيا.
- 3 المحاضرة الثالثة: أسس الأمن الآسيوي وأهم مهدداته.

المحور الثاني: نماذج من التعاون الآسيوي.

- 4-المحاضرة الأولى: منظمة الآسيان ASEAN.
- 5-المحاضرة الثانية: التعاون في آسيا الوسطى "قلب العالم".
- 6-المحاضرة الثالثة: منظمة شنغهاي.
- 7-المحاضرة الرابعة: مجلس التعاون الخليجي.

المحور الثالث: التنافس الدولي في آسيا.

- 8-المحاضرة الأولى: السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا.
- 9-المحاضرة الثانية: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه روسيا.
- 10-المحاضرة الثالثة: السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا.

المحاضرة الأولى: أهمية النظم والأنساق الإقليمية.

إن الحديث عن الأنساق والنظم الإقليمية التي يبنى عليها العمل الآسيوي يفرض علينا تسليط الضوء على الجانب النظري للأنظمة الإقليمية وللإقليمية في العلاقات الدولية. النظام الإقليمي كوحدة تحليل متوسطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى تم تعريفه على أنه نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافي معين، ولقد بدأت المجهودات النظرية بالتركيز على مفهوم النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الدولية منذ ستينيات القرن الماضي، حيث تطرقت عدة دراسات إلى هيكلية النظم الإقليمية وتم تقديم دراسات تطبيقية لأبرز الأقاليم وهو ما قام به الباحثين **لويس كانتوري** و **ستيفن شبيغل** في دراستهم تحت عنوان: " **السياسة الدولية في الأقاليم**"، وخلصا إلى أن النظام الإقليمي يتميز بأنه:

- 1 يساهم باعتباره وحدة تحليل متوسطة **Intermediate Unit**، فبدل التعامل مع 200 دولة يمكن التركيز على عدد أقل من الوحدات السياسي المنتظمة داخل نظام إقليمي.
- 2 يساعد الخبراء والمحللين في الأقاليم **Regions** الذين يركزون على دراسة الدول منفصلة على توسيع دراستهم لتشمل الخصائص المشتركة بين دول الإقليم الواحد.
- 3 استخدام تحليل أفقي للأقاليم، بحيث يساعد من خلال الدراسات المقارنة بين النظم الإقليمية على فهم مميزات كل إقليم، وحتى المقارنة بين وحدات الإقليم الواحد.
- 4 يساعد على فهم التفاعل بين النظام الدولي والأنظمة الإقليمية ودرجة التأثير والتأثر بين الطرفين، ومن ثم فهم أسباب التبعية وشروطها.¹

كما أورد المفكر **ريمون آرون Raymond Aron** من جهته في أحد دراساته مقولة جاء فيها: " ... لأن المجتمعات الإقليمية تظل أقوى من المجتمع الإنساني ...". ويبدو أن هذه المقولة تفسر الكثير من الأحداث، فلقد أكد على أن الأرض تزلزلت في أمريكا اللاتينية بعد الثورة الكوبية ولم تتأثر بالثورة الصينية. ويبرر ذلك بأن الثورات التي تتدلع بعيداً من قبل شعوب معينة لا تثير نفس العواطف لدى شعوب أخرى. فد تكون الإنسانية واحدة لكن الشعوب لا تتمتع بإدراك واضح لوحدها. ولقد رأى **كاتتزن ستاين P Katzenstein** أن نهاية الحرب الباردة وانهايار الإتحاد السوفييتي ساهما في تصاعد التأثيرات الإقليمية في مقابل انحسار التأثيرات العالمية الشاملة. وبالتالي أصبحت الساحة العالمية محكومة أكثر بالحركة الإقليمية. فالمشروع الروسي لإنشاء دائرة للتأثير في الجوار القريب لكومنولث الدول المستقلة هو

نتاج ظاهرة الإقليمية. وتراجع التوترات السياسية وسباق التسلح في أمريكا اللاتينية مهدا الطريق للتعاون الاقتصادي لتك الدول، كما أن الوحدة الألمانية فرشت الطريق لتحقيق التكامل الأوروبي.² إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي واحد من أبرز النماذج الناجحة لظاهرة الإقليمية التي شهدتها العلاقات الدولية.

على الصعيد الآسيوي كانت عملية التكامل تتجه إلى مزيد من التركيز والتوسع وذلك بالتركيز على الأبعاد الوظيفية في الاتجاهين السياسي والاقتصادي. إذ أن رابطة دول جنوب شرق آسيا " آسيان" ASEAN التي أسست سنة 1967 من أجل مواجهة المد الشيوعي ركزت على التوسع في علاقاتها التكاملية من ناحية بضم أعضاء جدد كانوا أعداء بالأمس مثل فيتنام، كمبوديا وبورما، ومن ناحية أخرى طورت علاقات تعاون مع دول الباسيفيكي والشرق الأقصى خاصة اليابان، الصين، أستراليا ونيوزيلندا بشكل ثنائي أو في إطار المنتدى الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك " آباك" APEC.³

لقد بدأت تظهر معالم مدرسة جديدة تسمى "الإقليمية الجديدة" التي يعتبر من روادها المفكر أوران

يونغ Oran Young الذي أكد في مقال له بعنوان: **Politacal Discontinuities in the**

International System، بأن التمايز بين النظامين الإقليمي والدولي، أو بين النظم الإقليمية فيما بينها لا يعني الانعزال التام وعدم التفاعل بين بعضها البعض، فالنظام الإقليمي هو عبارة عن مزيج بنسب متباينة من الخصائص العالمية والإقليمية. ونجد أن النظام الآسيوي في أثناء الحرب الباردة قد تمكن من جمع بين العالمية باعتبار أنه يضم دولاً مؤيدة لليبرالية ودول مؤيدة للشيوعية، وانقطع في نفس الوقت عن الدولي لوجود مميزات خاصة بنمط التفاعلات بين دوله المستقلة حديثاً، ومثال ذلك اهتمام تلك الدول بقضايا الحدود التي لا تحظى بنفس الاهتمام لدى القوى العظمى، ونجد تلك الدول اليوم تتبنى اقتصاد السوق، وذلك رغم الطابع الآسيوي المميز لديمقراطيتها. ويرى يونغ بأن العلاقة بين الطرفين تقوم على التغلغل البيئي أو المتبادل Interpenetration الذي يحكم ميزان القوى بين الطرفين، وحسبه تتباين نسب ذلك التغلغل على النحو التالي:

1 - قد ينجح نظام إقليمي معين في لحظة معينة من تحديد شكل وهيكل النظام الدولي، أو تدميره، أو يعمل على استخدامه ليحقق مصالحه.

2 - قد تنتج بناء على التفاعلات بين القوى العظمى تهديدات تهدد كيان بعض النظم الإقليمية، أو تسمح بقوى النظام الدولي للتلاعب بحدود النظام. وأفضل مثال على ذلك نهاية الحرب الباردة وما ترتب عنه من تفكك لنظام أوروبا الشرقية، ومن جهة أخرى سعي الولايات المتحدة إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي ودمج وحداته في نظام بديل تم تسميته "النظام الشرق أوسطي".⁴

المحاضرة الثانية: الأهمية الإستراتيجية لقارة آسيا.

جغرافياً تعتبر القارة الآسيوية من أكبر القارات في الكرة الأرضية إذ أنها تمتد من اليابان في أقصى الشرق بالمحيط الهادئ إلى غاية فلسطين المحتلة المطلة على البحر الأبيض المتوسط وتركيا بأقصى الغرب، هذا الامتداد الجغرافي الكبير يرافقه تنوع كبير بالقارة الآسيوية على عدة مستويات أولاً على المستوى الجغرافي فيمكن القول أن آسيا تملك أغلب أنواع المناخات من الاستوائي المطير إلى الصحراوي الجاف فالمناخ البارد المتجمد في الشمال، كما تتميز بتنوع تضاريسها الطبيعية إذ تشكل المساحات الخضراء جزء كبير من مساحة القارة سواء المساحات الغابية أو تلك المزروعة، ونسبة كبيرة تتمثل في صحاري و مناطق باردة متجمدة، كما يعتبر الشريط الساحلي للقارة من الأطول في العالم، وهو الأمر الذي ينعكس على تنوع الموارد الغذائية النباتية منها والحيوانية بالقارة. وثانياً تتميز القارة الآسيوية بتنوع بشري واسع على المستوى العرقي والإثني، ويعود هذا التنوع إلى العدد الكبير لسكان القارة التي تعتبر أكبر القارات من حيث عدد السكان الذي يصل إلى حوالي ثلثي عدد سكان العالم. وقد يرى البعض أن هذا التنوع قد يكون مرادف للأزمات والحروب بسبب الاختلافات والتجاذبات العرقية أو الدينية أو السياسية داخل الدولة الواحدة أو العابر للدول، إلا أن القارة الآسيوية تمكنت من بناء نظام أمن جماعي مختلف ساهم في ضمان استقرار واستتباب الأمن لعدة عقود. وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا المقياس.

تعتبر تسمية آسيا (Asia) تسمية قديمة جدا ، ويرى البعض بأن الإغريق هم من قاموا بإطلاق تلك التسمية على المناطق التي تقع شرق أراضيهم، بينما يرى البعض بأن تلك التسمية مشتقة من الكلمة الأثورية آسو (ASU) التي تعني الشرق. تعتبر القارة الآسيوية من أكبر قارات العالم مساحة وأكثرها سكانا إذ تبلغ مساحتها أكثر من 44 مليون كم² أي ما يعادل 39,7% من مجموع مساحة اليابسة، أما عدد سكانها فهو يزيد على 3 مليار نسمة أي حوالي 60 % من إجمالي سكان العالم تقريبا. تتكون آسيا من 47 دولة أو وحدة سياسية أكبرها جمهورية الصين الشعبية التي تزيد مساحتها على 9,5 مليون كم² أما أصغرها مساحة فهي دولة المالديف التي تبلغ مساحتها 298 كم².

المحاضرة الثالثة: أسس الأمن الآسيوي وأهم مهدداته.

كما هو الحال بالنسبة للأمن العالمي عرف الأمن الآسيوي تغيرات كبرى، إذ أن نهاية الحرب الباردة غيرت من أجندة العلاقات الدولية ككل، فالقضايا التي كانت تحتل صدارة الأجندة الدولية في أثناء الحرب الباردة والمتمثلة في الأساس في قضايا السياسة العليا من قبيل الأمن والحرب والسلام لم تعد تشكل أهمية كما كانت عليه الحال، فنهاية الحرب الباردة دفعت الدول إلى الاهتمام أكثر بالقضايا الاقتصادية المتعلقة بقضايا تحرير التجارة والجمركة والتنافس الاقتصادي. لكن في خضم ذلك برزت ظواهر جديدة حتمت على المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين والباحثين الأكاديميين على حد سواء إلى تسليط الضوء على تلك الظواهر وأبرزها الانتقال من الأمن الأمني إلى الأمن الموسع كما وصفه **باري بوزان** بالأمن الموسع، الذي يضم عدة أبعاد أمنية، سياسية، اقتصادية وثقافية. وهو الأمر الذي فهمه الآسيويون حتى قبل نهاية الحرب الباردة، إذ تم الربط في آسيا بين الأمن والاقتصاد والهوية منذ سبعينيات القرن الماضي، وأدركوا بأنه لتحقيق الأمن يجب أن نجد ما يجمعنا ويجعل فكرة التحارب فيما بيننا تكون مكلفة وخاسرة بالنسبة للجميع. وهنا يمكن أن نعود للآية الكريمة التي ربطت مفهوم الأمن بضمان سير تجارة أهل قريش شتاءً وصيفاً، بالاكتماء الذاتي والرزق و بانتفاء حالة الخوف في سورة قريش. وبالتالي فقد ربط القرآن بين مفاهيم الأمن المختلفة قبل عدة قرون.

لقد وضع **باري بوزان** 05 خمسة قطاعات أساسية للأمن تشكل فيما بينها فسيفاء متكاملة، وهذه القطاعات حسب بنيت أصلاً بعد تحليل التهديدات التي فرضت على الدولة وعلى المجتمعات، مما اضطرهم للتأقلم مع تلك التهديدات وبناء مقاربة أمنية جديدة تتوافق مع الأوضاع المستجدة. وفي سياق دراستنا للأمن الآسيوي يمكن لنا إسقاط تلك القطاعات على الأمن الآسيوي بالشكل الآتي:

1 -**البعد العسكري**: إذ بقي البعد العسكري للأمني ذو أهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات الآسيوية، فتجارب الآسيويين القاسية مع الحربين العالميتين والحرب الباردة جعلتهم يولون أهمية كبيرة لهذا البعد، وهذا ما تثبته إحصاءات الرؤوس النووية* المنتشرة في آسيا والتي تقدر بحوالي: 700 رأس نووي ، موزعة بين: الصين ب: 280 رأس نووي (في المرتبة الرابعة عالمياً بعد أمريكا وروسيا وفرنسا)، باكستان ب: 150، الهند: 140، كوريا الشمالية: 80. (الكيان الصهيوني: 60). وهي بذلك تشكل نصف عدد دول النادي النووي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار روسيا التي تملك حوالي: 6850 رأس نووي قادرة على القضاء على كل مظاهر الحياة على سطح الكرة الأرضية، وبهذا تصبح قارة آسيا بالإضافة لروسيا منطقة قابلة للانفجار في أي لحظة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب تلك الدول تقع تحت حكم أنظمة غير ديمقراطية. وهذا التسليح ينبع من اعتقاد الدول بأن تطوير قدراتهم العسكرية الهجومية والدفاعية يساهم في الحفاظ على أمنها وسيادتها وأمن مواطنيها والحفاظ على مصالحها. لكن تلك الترسانة في حد ذاتها تعتبر مهدداً للأمن الآسيوي والعالمي ككل، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصراع الباكستاني الهندي وأزمة كشمير.

2 -**البعد السياسي**: وهنا تعتبر آسيا بحكم كبر مساحتها و عدد دولها الكبير ساحة للتهديدات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تشهد الدول الآسيوية خاصة ذات الأنظمة غير الديمقراطية عدة صراعات سياسية وإيديولوجية داخلية بين عدة تيارات داخل السلطة وفي المعارضة، وعلى المستوى الخارجي تعاني الدول الآسيوية من التنافس السياسي والإيديولوجي الكبير بين القوى الكبرى لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي سابقاً، أو بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حالياً. وهي بذلك تقع تحت طائلة التهديد والضغط المستمر من

تلك القوى، لذا لجأت العديد من الدول الآسيوية إلى التكتل فيما بينها لمواجهة تلك الضغوطات.

3 **البعد المجتمعي:** وهنا تطفو على السطح محددات أمن جديدة أصبحت تحظى بأهمية كبيرة تتعلق بالجانب المجتمعي مثل قضايا الحضارة، الهوية، العرق والدين وغيرها من المحددات القيمة التي ليست لها علاقة كبيرة بالجانب المادي. وعندما نتكلم على آسيا فهي مهد كل الديانات السماوية وتعرف عدد ديانات تقدر بالآلاف، ولغات بالمئات، وعرقيات بالعشرات. ومن جهة أخرى تعتبر آسيا فسيفساء إيديولوجية إذ أن دولها تعتمد وتتبنى إيديولوجيات مختلفة فمن الكونفوشيوسية إلى الإسلامية، الليبرالية، الاشتراكية والعلمانية وغيرها، كل تلك الإيديولوجيات تحمل معها احتمالات وفرص عديدة للتصادم فيما بين الآسيويين، وتأخذ تلك التصادمات أشكالاً أفقية أو عمودية، داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، عنيفة أو هادئة، علنية أو سرية. ويقول **باري بوزان** في هذا الصدد: الهوية لن تكون محل تهديد أو منافسة إذا كانت قادرة على تصميم وبناء وحماية هويتها عن طريق اعتمادها لمقاربة منفتحة **open-minded** أو مقاربة منغلقة **close-minded**. وهذا ما استطاعت تحقيقه العديد من الدول الآسيوية وأبرزها جمهورية الصين الشعبية التي تبنت مقاربة منفتحة في القطاع الاقتصادي بتبنيها النهج الرأسمالي، ومقاربة منغلقة في المجالات السياسية والاجتماعية.

4 **البعد البيئي:** وفي هذا الفرع من الأمن كما يبدو من تسميته يؤكد **باري بوزان** على أن الطبيعة ليست عدو، وإنما أفعال البشر التي تضر بالطبيعة والبيئة هي من تتسبب في ظواهر خطيرة تؤثر على الإنسان وعلى الطبيعة معاً، مثل الزلازل والفيضانات والتلوث والتصحر وغيرها من الظواهر التي أصبحت قضايا عالمية، ولا يمكن لدولة ان تحمي نفسها منها لوحدها، أو تمنع انتشارها إلى العالم، ولعل

مقولة: "إذا حركت فراشة جناحيها في البرازيل فإنها قد تسبب إعصاراً في تكساس" تثبت ذلك. وما يحدث اليوم من انتشار كبير لفيروس كورونا covid-19 سوى دليل على أهمية هذا الفرع، إذ أن العالم كله لم يكن ليتوقع بأن يحدث فيروس صغير كل هذه الخسائر البشرية والمادية والنفسية للعالم. وهو الذي انطلق من قارة آسيا في ديسمبر 2019 وانتشر في أغلب دول العالم في شهر مارس 2020. ويمكن القول أن انعكاساته وصلت إلى الفروع الأخرى للأمن كلها عسكرياً، سياسياً، واجتماعياً واقتصادياً. وحسب بوزان الوحدة المرجعية للأمن البيئي غير واضحة مثل فروع الأمن الأخرى، بل تتشكل من البيئة في حد ذاتها، والفاعلين كلهم في مجال البيئة.

5 - البعد الاقتصادي: ينسب إلى نابليون بونابرت مقولة عن الصين جاء فيها: "عندما

تستيقظ الصين سيشهد العالم زلزالاً". قد يكون نابليون يعني بحكم كونه عسكري بأن الصين لو استيقظت فسيكون لديها قوة عسكرية كبيرة ولم يكن يعتقد بأن سيأتي يوم وتحل فيه القوة الاقتصادية محل القوة العسكرية وتكون الحروب حروباً اقتصادية والعقوبات اقتصادية، وهو ما راهنت عليه الصين اليوم ومعها أغلب الدول الآسيوي، بحي اذا اطلعنا على ميزانيات تلك المخصصة للتسلح نجد أنها أقل من نظيراتها في العالم، كما أن دول آسيوية متطورة تكنولوجيا كاليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة ليس لديها مشاريع لاكتساب قنابل نووية وحتى أنها لا تملك جيوش وأسلحة هجومية، بل إستراتيجياتها العسكرية دفاعية بحتة. وتشير الإحصاءات بأنه مع مطلع سنة 2030 سيكون اقتصاد آسيا أقوى من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما تشير إحصاءات أخرى بأن الصين ستصبح أقوى اقتصاد في العالم وقد يبلغ حجم اقتصادها: 54.499 تريليون دولار وتأتي بعدها الهند مباشرة بحجم اقتصاد يقدر: 44.128 تريليون

دولار، متجاوزين أمريكا التي قد يبلغ اقتصادها حجم: 34.102 تريليون دولار. والمفارقة التي يمكن الإشارة إليها أنه بصعود الآسيويين وخاصة الصينيين إلى القمة سيكونون مجبرين على مزاججة قوتهم الاقتصادية بالقوة العسكرية، فالبقاء في القمة ليس كالوصول إليها. ويرى بوزان في هذا الصدد بأن البعد الاقتصادي متعدد الوحدات فهو يضم الأفراد والشركات والحكومات وجماعات الضغط والأسواق، ويتعرض هؤلاء لتهديدات مختلفة مثل: تهديد الحياة، البطالة، القدرة الشرائية، الجريمة المنظمة، المنافسة غير الشرعية، التبعية الاقتصادية وغيرها. وآثارها تبدو واضحة على الأمن بمختلف أبعاده.

إلى جانب أبعاد الأمن التي اقترحها باري بوزان هناك أبعاد أخرى مثل الأمن المعلوماتي الذي أصبح يحظى باهتمام متزايد من طرف الحكومات والخواص وحتى الأفراد. إذ أن أخطار الجوسسة والقرصنة الإلكترونية أصبحت توازي أو تفوق في خطرها الجوسسة التقليدية، ومع انتشار الحكومات الإلكترونية أصبحت الدول عرضة لقرصنة بياناتها ومعلوماتها وسرقة الابتكارات والأسرار التكنولوجية والعسكرية ذات الأهمية. كما أن الأفراد والشركات يقعون تحت طائلة انتهاك الخصوصية والقرصنة مما يجعلهم يخضعون لشروط أشخاص مجهولين وراء الشاشات، ولعل أخطر قرصنة الإنترنت ينتمون إلى القارة الآسيوية لاسيما الصين، كما أن شبكة الواب المظلمة المعروفة بـ Dark Web التي تختص في تجارة الممنوعات بكل أنواعها من أسلحة ومخدرات وأعضاء بشرية واستئجار المرتزقة تعرف نشاطاتها في الغالب في القارة الآسيوية.

كما أن هناك بعد آخر اعترف به على نطاق واسع في العالم خاصة بعد الحرب الباردة ألا وهو الأمن الإنساني، ويختص هذا البعد بالفرد كوحدة مرجعية لما أصبح يحظى به من أهمية خاصة في حالات الحروب والأزمات وما ينجر عنها من انعكاسات وخيمة على حياة الأفراد ومعيشتهم وكرامتهم، مما قد يؤدي إلى انزلاقات أمنية أخرى تتجاوز حدود الدول.

مراجع ذات صلة:

- ويزمان سايمون، تدابير بناء الثقة في آسيا. التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي 2013، ص ص، 549-554. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- لونيك فرو وار، الأمن الجماعي في آسيا. ترجمة: عبد الحميد الموساوي، بغداد: مجلة العلوم السياسية، عدد 36، 2008.
- مجموعة من المؤلفين، النقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين _ألمانيا، 2018.
- يونس مؤيد مصطفى، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية. ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
- سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي - النظام الإقليمي لشرق آسيا-. رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008/2007.
- إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.
- جاسم شعلان كريم الغزالي، قارة آسيا الموقع الجغرافي والخصائص العامة. محاضرة بقسم الجغرافيا، جامعة بابل، العراق. 2015.
- بوديل ن، الهيئات الدولية للتعاون الأمني. التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011. ، ص ص. 687-718. بيروت، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.
- مصباح قطب، هل تنتزع دول آسيا دفعة قيادة الاقتصاد العالمي؟. العين الإخبارية، 2019/03/01، رابط: <https://al-ain.com/article/economie>